

# دور وزارة التنمية الاجتماعية في الأمن الاجتماعي وأثره في حياة الأفراد والأسرة

إعداد

السيدة بدرية الجيب

## مفهوم الأمن الاجتماعي

تتضمن شبكة الأمان الاجتماعي تأمين الخدمات الأساسية للمواطن من صحة وتعليم والخدمات الاجتماعية الشاملة والسكن وخصوصاً للفقراء والمتعطلين عن العمل بشكل يضمن لهم فرص متكافئة في حياة كريمة. هذه الشبكة تندمج مع العوامل التي تضمن التماسك الاجتماعي والأمن والسلامة الشخصية للأفراد لتشكل منظمة أوسع هي منظومة الأمن الاجتماعي.

إن توفير الأمن الاجتماعي عامل أساسي في المحافظة على الإنسان والمجتمع ولا يمكن أن يبقى مجتمع متين البنية مزدهر النمو ومستقر الأوضاع إذا لم تتحقق له سبل الطمأنينة والرفاهية والتغلب على العوز والمرض والجهل ولكي تتحقق هذه الأهداف لا بد من تحقيق الأمن الاجتماعي<sup>١</sup>.

وبهذا تولي مملكة البحرين اهتماماً خاصاً لتحقيق الأمن والرفاه الاجتماعي للمواطنين وأكد ذلك دستور مملكة البحرين على توفير الأمن الاجتماعي للمواطنين من خلال ما نصت عليه المادة الخامسة الفقرة ج ( تكفل الدولة تحقيق الضمان الاجتماعي اللازم للمواطنين في حالة الشيخوخة أو المرض أو العجز عن العمل أو اليتيم أو الترميل أو البطالة كما تؤمن لهم خدمات التأمين الاجتماعي والرعاية الصحية وتعمل على وقايتهم من براثن الجهل والخوف والفاقة.

وتجسداً لما نص عليه دستور مملكة البحرين فقد انطلقت إستراتيجية وزارة التنمية الاجتماعية منذ إنشائها عام ٢٠٠٥م من رؤية واضحة مؤكدة على العمل كفريق واحد عبر الشراكة والمشاركة مع القطاعات المختلفة والمؤسسات والأفراد لتنمية المجتمع البحريني وتحقيق الرفاه الاجتماعي واستدامته.

وبرسالة تنمية وتطوير المواطن البحريني وجعله منتجاً اجتماعياً واقتصادياً وسياسياً موضحة رسالة الوزارة بأنه لا يمكن تحقيق الاستقرار السياسي والنمو الاقتصادي بمعزل عن تحقيق الأمن الاجتماعي، وبهذا ارتكزت الوزارة في عملها على التركيز على الحماية الاجتماعية من خلال توفير الخدمات الرعائية والتأهيلية للفئات الخاصة من معاقين ومسنين ومجهولي الوالدين بالإضافة إلى المتعرضين للعنف الأسري وتوفير الضمان الاجتماعي للأسر المحتاجة محققة الوزارة الأهداف التي نصت عليها الأعراف والقوانين الدولية في إيجاد بيئة تتسم بالأمن والأمان من خلال مجموعة من البرامج التي تقوم على توفير الرعاية للمواطنين الذين تحيط بهم مشاكل اجتماعية واقتصادية يعجزون عن مواجهتها ومساعدتهم في التغلب عليها وتنمية إمكانياتهم الذاتية من خلال العديد من المشاريع والبرامج التي تقدمها الوزارة لتحقيق الأمن الاجتماعي للأفراد والأسرة منها:

- دراسة تطوير شبكة الحماية الاجتماعية: قامت وزارة التنمية الاجتماعية بعقد اتفاقية مع البنك الدولي لتقييم شبكة الحماية الاجتماعية بالمملكة بهدف تطويرها وتعزيز مخرجاتها وبدأت الدراسة في ٢٠٠٦م.

- المساعدات الاجتماعية: وهي عبارة عن مساعدات مالية للأسر المحتاجة تقدمها وزارة التنمية الاجتماعية منذ عام ١٩٧٢م، ولقد شهدت ميزانية عام ٢٠٠٥م مضاعفة حجم المبالغ المعتمدة لتصل إلى ٨,٤٠٠,٠٠٠ مليون دينار، ومع صدور القانون رقم (١٨) لسنة ٢٠٠٦م بشأن الضمان الاجتماعي، حيث ترتب على ذلك إنشاء صندوق خاص به خصصت له ميزانية تبلغ ٢٠ مليون دينار كنواة أساسية صندوق شامل للضمان الاجتماعي لمجموعة من الفئات التي ليس لها مصدر دخل كاف تعتمد عليه في معيشتها ومنها الأسرة، الأرامل، المطلقات، المهجورات، كبار السن، أسر المسجونين، العاجزين عن العمل، الإعاقة، البنت غير المتزوجة، الولد، اليتيم، وتم تعديل فئات مبالغ المساعدة الاجتماعية لتصبح -/٧٠ ديناراً للفرد الواحد و -/١٢٠ ديناراً للأسرة أقل من خمسة أفراد و -/١٥٠ ديناراً للأسرة فيما زاد عددها عن ذلك. وبلغ مجموع الأسر المستفيدة من المساعدات الاجتماعية حتى أغسطس من عام ٢٠٠٧م ٩٨٥٦ أسرة يبلغ عدد أفرادها ١٩٢٦٤ فرداً، منها ٤٧١٩ أسرة تستحق المساعدة بسبب الشيخوخة، والجدول يوضح عدد المستفيدين من المساعدات الاجتماعية حتى أغسطس ٢٠٠٧م.

الفئة	ذكر	أنثى	المجموع
أسرة المسجون	٥	٤٣	٤٨
الأرملة	١	١٠٣٧	١٠٣٨
الأسرة	٦٤٣	٥١٢	١١٥٥
البنت الغير متزوجة	-	٣٦٨	٣٦٨
العاجز عن العمل	٥٥٤	١٧٤	٧٢٨
المسن	١٦٣٠	٣٠٨٩	٤٧١٩
المطلقة	-	١٣١٨	١٣١٨
المعاق	٤٤	٤٦	٩٠
المهجورة	-	٢٤١	٢٤١
الولد	٢٠	٧	٢٧
اليتيم	٥٣	٧١	١٢٤
المجموع	٢٩٥٠	٦٩٠٦	٩٨٥٦

المبالغ التي صرفت وعدد الحالات المستفيدة من المساعدات الاجتماعية خلال الفترة من (١٩٧٥ - ٢٠٠٥م)

السنوات	المبالغ	الأسر	الأفراد
١٩٧٥	٢٣٠١٣٨	١٩٨٤	٥٨٠٧
١٩٨٠	١١٦٦٦٩٧	٣٨٣٠	١١٧٨٧
١٩٨٥	٢٠٨٠٨٤٥	٦٤٨٤	٢١٥٤٠
١٩٩٠	٢٣٩٨٤٠٤	٧٠٢١	٢٦٥٩٢
١٩٩٥	٣٧٠٥١٥٨	١٠٣٢٨	٣٥٧٩١
٢٠٠٠	٣٨٩٥٥٤٨	١٠٦٣٨	٢٨٧٦٢
٢٠٠٥	٨٠٠٧٦٦٠	١٠٢٩٥	٢٠٩٦٠

- تخفيض رسوم الكهرباء والماء: وهي عبارة عن مكرمة ملكية خاصة بتخفيض رسوم الكهرباء والماء عن الأسر المحتاجة المستفيدة من نظام المساعدات الاجتماعية والتي تبلغ ميزانيتها ١,٢٠٠,٠٠٠ مليون ديناراً سنوياً، وقد بدأ العمل بتنفيذ تلك المكرمة اعتباراً من عام ٢٠٠٠م وبيّغ عدد المستفيدين من هذه المكرمة ٨٤٤٠ أسرة حتى يونيو ٢٠٠٧م.

- مكافأة ذوي الاحتياجات الخاصة ( المعوقين ): جاء قرار مجلس الوزراء رقم ٣-١٨٠٧ بتاريخ ١٢/٩/٢٠٠٧م ليعكس اهتمام الحكومة بقضية دعم ( المعوقين ) وذلك بتخصيص مكافأة شهرية لكل معوق مقدارها خمسون ديناراً بحرينياً.

وترجمة لهذا القرار فإن وزارة التنمية الاجتماعية تعمل على صرف هذه المكافأة لمستحقيها وفق القرار الوزاري رقم (٢٠) لسنة ٢٠٠٥م والخاص بمكافأة ذوي الاحتياجات الخاصة ومعايير استحقاقها.. وقد بدأ تنفيذ المشروع اعتباراً من شهر يناير ٢٠٠٥م، والذي يستفيد منه حتى شهر أغسطس ٢٠٠٧م (٤٧٦١) معوقاً، وتبلغ الميزانية السنوية المخصصة لهذه المكافأة (٤,١٠٠,٠٠٠) مليون دينار وسوف تشمل جميع الطلبات المسجلة على قوائم الانتظار.

#### عدد المستفيدين من مكافأة ذوي الاحتياجات الخاصة ( المعاقين ) حسب الطلب والجنس

سبب الطلب	ذكر	أنثى	المجموع
الإعاقة البصرية	١٧٤	١٢١	٢٩٥
الإعاقة الجسدية	٦٢٢	٤٢٣	١٠٤٥
الإعاقة الذهنية	١١٧٦	٩٠٢	٢٠٧٨
الإعاقة السمعية	٢٨٠	٣٥٦	٧٣٦
الإعاقة المتعددة	٢٠٥	١٥٧	٣٦٢
التوحد	٢٨	١٤	٤٢
الشلل الدماغي	١١٥	٨٨	٢٠٣
المجموع	٢٧٠٠	٢٠٦١	٤٧٦١

- تعويض عن حالات الحريق: وهي عبارة عن تعويض مالي للحالات التي تتعرض مساكنها للحريق من أسر ذوي الدخل المحدود وتبلغ الميزانية السنوية المخصصة لحالات التعويض عن الحريق والتي تم رفعها إثر قرار مجلس الوزراء رقم (١٨٣٩-٠١) لسنة ٢٠٠٥م إلى ١٠٠,٠٠٠ ديناراً حتى شهر يوليو ٢٠٠٧م فقد تم دراسة وتعويض عدد ٣٧ أسرة تعرضت منازلها للحريق.

- شهادات أسهم عقارات السيف: وهي عبارة عن مكرمة ملكية بتخصيص ٣٠٪ من أسهم شركة عقارات السيف للأسر المحتاجة والتي تعادل ما قيمته ١٣٨ مليون سهم بقيمة ١٣,٨٠٠,٠٠٠ ديناراً بحرينياً اعتباراً من ١٦/١٢/٢٠٠١م واستفادت منها عدد ١٤٩٨٥ أسرة من المستفيدين من نظام المساعدات الاجتماعية والمستفيدين من المساعدات التي تمنحها الجمعيات والصناديق الخيرية. وفي عام ٢٠٠٦م قررت الجمعية

- العمومية لشركة السيف بتوزيع نسبة ٥ ٪ من رأس مال الشركة البالغ (١٤٦,٠٠٠,٠٠٠) من جملة الأسهم، حيث بلغت الأرباح المخصصة لعام ٢٠٠٥م التي تم توزيعها على المساهمين (٢,٣٠٠,٠٠٠) مليون دينار، بلغت نسبة أرباح الأسر المستفيدة (٣٠ ٪) وتقدر بـ ٦٩٠,٠٠٠ ديناراً.
- دراسة حالات المستفيدين من المعاش التقاعدي للعاملين في القطاعين الحكومي والخاص: دراسة الحالات المحولة من الهيئة العامة لصندوق التقاعد والهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية حول الاستفادة عن استحقاق أب وأخوان المؤمن عليها من المعاش التقاعدي.
- الإعفاء من الرسوم الدراسية والتدريبية: لأبناء الأسر المستفيدة من نظام المساعدات الاجتماعية أو أبناء الأسر المحتاجة بغرض تحفيز وتشجيع الأفراد على مواصلة التعليم والتدريب وبالتالي الحصول على فرص عمل أفضل في العمل، أيضاً يتم التنسيق مع وزارة العمل لدراسة حالات الطلبة المتقدمين بطلب الإعفاء من الرسوم الدراسية لبرنامج تأهيل الفنيين والإداريين.
- الإستراتيجية الوطنية لتنمية الأسر المحتاجة: وافق مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ٢٠٠٥/٧/٣١م على إعداد إستراتيجية لتنمية الأسر المحتاجة وما يمثله من تحديات للأفراد والأسرة البحرينية، وذلك بدراسة هذا الموضوع دراسة شاملة تتناول أوضاع ذوي الدخل المحدود في المملكة وقياس مستوى الفقر وفق معايير محددة ليتم العمل فيها على أسس علمية مدروسة، وتحديد أوضاع هذه الفئة مع وضع الوسائل والآليات الكفيلة للحد من آثارها السلبية ونقلهم خارج نطاق الفقر.
- وقد تم تشكيل الفريق الوطني لتنمية الأسر المحتاجة لتنفيذ العديد من المشاريع ومنها مشروع إنماء والذي بدأ في وضع أساسيات تطبيق تجربة إخراج (١٠٠ أسرة من دائرة الفقر) بتوفير الخدمات الصحية والاجتماعية والإسكانية والتأهيلية والتدريبية للأسرة ولأبنائها وبدأ تطبيق التجربة في عام ٢٠٠٧م على الأسر التي تتضوي تحت مظلة المساعدات الاجتماعية وفي حال استكمال التجربة وتخريجهم من دائرة الفقر سيتم تعميم هذه التجربة على باقي الأسر متلقية المساعدات الاجتماعية.
- الخطة الوطنية لتطوير ودعم الأسر المنتجة: يهدف هذا المشروع الاجتماعي الإنساني إلى تحويل الأسر المحتاجة إلى أسر منتجة عن طريق توظيف وتنمية مواهبها بالشكل المطلوب وتحويل بعض الأسر التي تحصل على مساعدات من الوزارة إلى أسر قادرة على الاعتماد على مواردها الذاتية والذي يحقق لهذه الأسر فرص زيادة مصادر دخلها بالإضافة إلى تشجيع هذه الفئة عن طريق بناء مراكز مثل مركز العاصمة للأسر المنتجة والذي سيفتح خلال عام ٢٠٠٧م لتسويق منتوجات الأسر المنتجة، وتخصيص جائزة الشبخة سبيكة بنت إبراهيم آل خليفة للأسر المنتجة ابتداء من عام ٢٠٠٧م. كما تعمل الوزارة على تسويق منتوجات الأسر المنتجة من خلال المعارض الداخلية والخارجية والمناسبات الوطنية والمجمعات التجارية، كما تعمل الوزارة حالياً على افتتاح مركز للإنتاج والتسويق لمنتوجات الأسر المنتجة بالمحافظة الوسطى وتحديداً بمنطقة سترة.
- كما وقعت وزارة التنمية الاجتماعية مذكرة مع وزارة العمل في ١١ سبتمبر ٢٠٠٦م في مجال تدريب وتأهيل الأسر المحتاجة المسجلة لدى وزارة التنمية الاجتماعية والعاطلين عن العمل المسجلين في المشروع الوطني للتوظيف. ووفقاً للقوانين والأنظمة المعمول بها في مملكة البحرين، حيث اتفق الطرفان على أهمية التعاون في مجال تأهيل وتدريب المعاقين ومنح فرص عمل لهم تناسب إمكانياتهم لدى القطاعين الحكومي والخاص، إضافة إلى العمل على تطوير قدرات العاملين في المنظمات الأهلية بما يكفل دعم وتطوير عمل هذه المنظمات

ضمن مشروع الشراكة المجتمعية من خلال المركز الوطني لدعم المنظمات الأهلية.

الجدول يوضح عدد المعارض لتسويق منتوجات الأسر المنتجة.

الأعم	عدد المعارض		عدد المشاركين	
	داخلي	خارجي	داخلي	خارجي
٢٠٠٤	٢٨	٢	٢٥٢	١٢
٢٠٠٥	٢١	٤	٢٠١	٢٨
٢٠٠٦	١١	-	١٥٩	-
٢٠٠٧	٩	-	١٦٠	-

- مشروع المايكروستارت: وهو عبارة عن مبادرة من وزارة التنمية الاجتماعية بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي UNDP والذي ينفذ في عدد كبير من الدول في آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية، كما ينفذ البرنامج حالياً في مملكة البحرين مع عدد من الجمعيات الأهلية وقد وصل عدد العملاء حتى نهاية عام ٢٠٠٦م إلى حوالي ١٠٠٠٠ عميل من الجنسين، والوزارة حالياً تعمل على تطوير مشروع المايكروستارت وزيادة رأس ماله وزيادة المستفيدين منه. مشاريع تمكين ربة الأسرة.

أولاً: برامج التمكين الاقتصادي لربة الأسرة:

لتعزيز دور المرأة البحرينية في المشاركة في التنمية الاقتصادية ولزيادة نسبة المرأة العاملة والتي وصلت نسبتها إلى ٢٣,٥٪ في عام ٢٠٠١م، بادرت وزارة التنمية الاجتماعية في اقتراح مشاريع تهدف إلى تمكين المرأة وزيادة فعاليتها وزيادة نسبة إنتاجها الاقتصادي في المجتمع ومن هذه المشاريع:

- قرار المنزل المنتج: جاري العمل على صدور قرار وزاري من وزارة التنمية الاجتماعية يهدف إلى مساعدة الأسر التي تعمل من المنازل وخاصة المرأة لكونها الأكثر ارتباطاً بالمنزل حسب ما تقتضيه طبيعتها، في الحصول على الشكل القانوني للعمل الذي يحقق لها النمو والازدهار من خلال تراخيص تمنحها وزارة التنمية الاجتماعية ووزارة بصدد إنشاء مكتب لإصدار هذه التراخيص. لتفعيل أنشطة وأهداف هذا المكتب، حيث تم تشكيل لجنة تنسيق تضم في عضويتها الجهات المعنية بالأمر كوزارة العمل، التجارة والصناعة، شؤون البلديات والزراعة والمجالس البلدية إلى جانب وزارة التنمية الاجتماعية، وسوف تعتمد اللجنة في عملها آلية محددة تتيح للوزارة مراقبة المشروعات والعمل على تطوير المنزل المنتج وتطوير أفرادها والعاملين به.

- مشروع الحضانه المنزلية: تسعى وزارة التنمية الاجتماعية إلى تأسيس حضانات منزلية تهدف إلى تنمية ورعاية الطفولة المبكرة من ٠ - ٣ سنوات وتلبية احتياجاتها الأساسية من الرعاية والعناية في أجواء عائلية مريحة وآمنة وذلك من خلال فتح المجال لعدد من السيدات ممن تتوفر لهن الظروف الملائمة بالمنزل لتقديم هذا النوع من الرعاية بالإضافة إلى السيدات ذوات الخبرات التربوية والمتخصصات في مجال الطفولة

بالعمل ضمن نظام الحضانة المنزلية، حيث ستقدم هذه الخدمة مقابل أجر على شكل رسوم مالية مناسبة لهم حسب الساعات التي يتفق عليها الطرفين، الحاضنات وأسر الأطفال المستفيدين، من هذه الخدمة مما يزيد نسبة المرأة العاملة على اعتبار أن الحاضنات عاملات منتجات بالإضافة إلى تفعيل دور الأمهات ممن لديهن الرغبة في العمل خارج المنزل بعد توفير مكان مناسب يتلائم مع القيم العائلية البحرينية لإبقاء الأطفال فيه بعيداً عن أثر المربيات الأجنبيات.

### حماية ورعاية الأسرة:

#### الخدمات المقدمة في هذا المجال:

- المراكز الاجتماعية: حرصت وزارة التنمية الاجتماعية منذ بداية تأسيسها على توفير الخدمات الرعائية والتنمية التي تحتاج إليها الأسر من خلال تقديم البرامج والأنشطة المنفذة بالمراكز الاجتماعية المنتشرة في مناطق المملكة كافة، حيث وصل عددها إلى ثمانية مراكز ووضعت الوزارة خطة لإنشاء عشرون مركزاً بنسبة مركز لكل ٢٥ ألف مواطن.

#### الجدول يبين أعداد المستفيدين من البرامج التدريبية للفترة من عام ٢٠٠٣ وحتى ٢٠٠٦

أعداد المستفيدين للأعوام				عدد البرنامج
٢٠٠٦	٢٠٠٥	٢٠٠٤	٢٠٠٣	
٣٩٣٢	٧٥٣٨	٨٥٨٦	٥٩٦٤	٤٢ برنامج تدريبي

- مكاتب الاستشارات الأسرية: تتمثل رسالة مكاتب الاستشارات الأسرية في تقديم خدمات إنمائية ووقائية متميزة لجميع الأفراد والأسر البحرينية لتفعيل دورها في مواجهم التحديات والمشكلات المعاصرة وعلاجها وقد تم افتتاح ثمانية مكاتب للاستشارات الأسرية لتشمل جميع المراكز الاجتماعية وذلك لاستقبال الحالات المختلفة للأسر التي تعاني من مشاكل اجتماعية، اقتصادية أو نفسية والتي قد تهدد بانهايار كيان الأسرة ودراستها من أجل توفير الاستشارات والحلول المناسبة ويتم من خلال هذه المكاتب مساعدة الأفراد والأسر على تحقيق التفاهم وحل الصراعات بما تحقق للأسرة الاستقرار والتوافق.

- دار الأمان لإيواء المتعرضين للعنف الأسري: تم افتتاح دار الأمان لإيواء المتعرضات للعنف الأسري في نوفمبر ٢٠٠٦م وإيواء النساء من العاملة الوافدة بهدف توفير أوجه الرعاية المختلفة لهذه الشريحة الاجتماعية من خدمات معيشية وصحية وتأهيلية ونفسية واستشارية وقانونية، وتقديم العون والمساعدة للمعنفات وأطفالهن لإعادة ثقتهم بأنفسهم وإزالة الضرر المترتب على العنف الجسدي والمعنوي وسوء المعاملة كالخوف والقلق وعدم الشعور بالثقة، وتستوعب الدار ١٢٦ حالة، وهي مجهزة بكافة الخدمات الترفيهية والمعيشية.

- مركز البحرين لحماية الطفل: بناءً على توقيع مملكة البحرين على اتفاقية حقوق الطفل واتفاقية الاتجار بالأفراد وما تبعها من إجراءات بأهمية تأسيس مركز البحرين لحماية الطفل، ونظراً لتزايد الاهتمام العالمي والمحلي بقضايا الطفولة وحمايتها وفي ضوء تزايد الأعداد من الأطفال المتعرضين للعنف والاعتداء الجسدي

والنفسى والإهمال الأسرى، ولتشتت الجهود الحكومية والأهلية العاملة في مجال حماية الطفل فقد توجهت الوزارة إلى تأسيس مركز لحماية الطفل كجهة مركزية تقدم خدماتها النفسية والاجتماعية والصحية والقانونية والأسرية من خلال هذا المركز وقد تم الافتتاح في ٢٣/٥/٢٠٠٧م والجدول يوضح عدد الأطفال المترددين على المركز خلال الفترة من مايو حتى أغسطس ٢٠٠٧م.

- دار رعاية المتسولين والمترددين: في ضوء صدور القانون رقم (٥) لسنة ٢٠٠٧م بشأن مكافحة التسول والتشرد. وفي ضوء تزايد ظاهرة المتسولين والمترددين واتخاذها لإشكال مختلفة من التسول مثل استغلال الأطفال في التسول وتشكيل عصابات منظمة مما أدى إلى استياء الرأي العام والصحافة وتزايد الدعوات المستمرة لمكافحة هذه الظاهرة.

فقد قامت الوزارة بتجهيز مبنى يستوعب ٨٠ حالة لإيواء المتسولين والمترددين من الجنسين فترة عشرة أيام يتم خلالها دراسة الوضع الاجتماعي والاقتصادي والصحي لكل حالة ووضع الحلول فإن كان المتسول في حاجة لمساعدة مالية يتم صرف المساعدة الاجتماعية وإذا كان مسناً يتم تحويله إلى دار رعاية المسنين لتلقي العناية اللازمة وإذا كان حدثاً فيحول إلى مركز رعاية الأحداث وإذا كان مريضاً نفسياً يحول إلى الطب النفسي، أما في حالة تكرار التسول بعد انقضاء العشرة أيام يحول إلى النيابة العامة لاتخاذ الإجراء القانوني حيالها.

كما تولي الوزارة اهتماماً خاصاً برعاية المسنين والمعاقين والأيتام من خلال توفير مظلة رعاية وتأهيل الفئات التي في أمس الحاجة للرعاية مثل المسنين والمعوقين ومجهولي الوالدين والأطفال الجانحين وتقديم خدماتها المختلفة لهذه الفئات من خلال مايلي:-

- ١- دار بنك البحرين الوطني للمسنين: وتخدم الدار ١٥٤ مسن من الذكور والإناث للفترة من ٢٠٠٠ حتى مايو ٢٠٠٧، بلغ عدد المسنين من الذكور ٨٣ مسناً، وبلغ عدد المسنات من الإناث ٧١ مسنة وبلغ عدد موظفين الدار ٥٢ موظفاً وموظفة.
- ٢- مركز المحرق للرعاية الاجتماعية: ويقدم المركز خدماته إلى ١٨٥ مسن ومسنة للفترة من ٢٠٠٠ حتى مايو ٢٠٠٧. بلغ عدد المسنين من الذكور ١٠٦ مسناً، وبلغ عدد المسنات من الإناث ٧٩ مسنة وبلغ عدد موظفين الدار ٥٩ موظفاً وموظفة.
- وحدة خدمات كبار السن: وتختص هذه الوحدة بدراسة طلبات الأجهزة والمعينات وصرفها لكبار السن من أجل تسهيل تنقلاتهم وحركتهم ورعايتهم وبلغ عدد المستفيدين من خدمات الوحدة ١٢١٦ مسناً ومسنة منذ عام ١٩٩٤ - ٢٠٠٧. ٥٥٢ من الذكور، و٦٦٤ من الإناث.
- الوحدات المتنقلة: وتختص بتقديم الخدمات اللازمة لهم من نظافة شخصية وفحوص طبية وعلاج طبيعى وإرشاد أسري وترتيب مواعيد للمراجعة الطبية وغيرها بمعدل زيارتين في الأسبوع لكل أسرة حيث بلغ عدد الوحدات المتنقلة في مملكة البحرين ١٠ وحدات يتم الإشراف عليها من قبل دور ومراكز رعاية المسنين التابعة للوزارة، وبلغ عدد الحالات المستفيدة من خدمات الوحدة المتنقلة ١٥٢٥ مسناً ومسنة للفترة من ١٩٩٤ حتى ٢٠٠٧. شملت على ٦٧٢ مسناً و٨٥٣ مسنة.

- مشروع دار الوالدين: دار الوالدين وهو من المشاريع الجديدة التي تهدف إلى تشغيل بيوت أو وحدات سكنية صغيرة لإقامة المسنين وسط الأحياء السكنية في مختلف محافظات البلاد مع توفير الرعاية النهارية لكبار السن في المنطقة.

كما يتم صرف مساعدات مالية لكبار السن حسب ما نص عليه القانون رقم (١٨) لسنة ٢٠٠٦ بشأن الضمان الاجتماعي، وخلال عام ٢٠٠٦ بلغ عدد المستفيدين من المساعدات الاجتماعية من كبار السن ٤٣٨١ أسرة، بلغ عدد أفرادها ٨٥٢٠ فرداً، وبلغ إجمالي المبالغ المصروفة لهم ٤١٩١٧٢ دينار بحريني. كما وتقدم الوزارة مختلف أنواع الخدمات المعيشية والصحية والاجتماعية والنفسية والتربوية والبرامج والأنشطة الثقافية والترفيهية لفئة مجهولي الوالدين من خلال:

- دار رعاية الطفولة: وهي مؤسسة رعاية اجتماعية إيوائية تربوية تأسست عام ١٩٨٤م، تابعة لوزارة التنمية الاجتماعية لرعاية الأطفال مجهولي الوالدين والأيتام وأطفال الأسر المتصدعة من فئة صفر - ١٥ سنة.

- دار رعاية الفتيان: وهي مؤسسة رعاية اجتماعية إيوائية تربوية تعتبر امتداد وتكملة لخدمة الأبناء بدار رعاية الطفولة، بدأ العمل بها في عام ١٩٩٦م لإيواء ورعاية الفتيان والشباب ممن تجاوزوا سن الخامسة عشر.

- الرعاية اللاحقة: ومن أجل احتواء وتوجيه الأبناء الذين تجاوزوا سن الثامنة عشر فقد تم إعداد لائحة برنامج التخرج والرعاية اللاحقة. حيث صدر القرار رقم (٢) لسنة ٢٠٠٦ من سعادة وزيرة التنمية الاجتماعية بشأن تشكيل اللجنة المشرفة على تنظيم التخرج والرعاية اللاحقة من دار رعاية الفتيان.

كما أصدرت وزيرة التنمية الاجتماعية القرار رقم ٩ لسنة ٢٠٠٦م بشأن تنظيم التخرج والرعاية اللاحقة في دار رعاية الفتيان وقد أشتمل على (٢٢) مادة تتناول التزامات وزارة التنمية الاجتماعية ومجلس إدارة دار رعاية الطفولة تجاه الأبناء المتخرجين من الدار، ويتم إعداد برنامج لتهيئة الابن قبل تخرجه لمساعدته على التكيف مع المجتمع كما يتم توفير السكن المستقل المناسب لمن تجاوز سن الإيواء في الدار ويدفع إيجاره كاملاً في السنة الأولى والثلاثين في السنة الثانية والثالث في السنة الثالثة ويتم تأثيث وتجهيز السكن بالمؤن ويزود الابن بكوبون مشتريات شهري للعام الأول لشراء احتياجات الشقة، كما يتم مساعدته في دفع مصاريف الزواج وشراء السيارة والحصول على عمل مستقر ومساعدته على إتمام دراسته لمن يرغب بذلك.

وتعمل إدارة الرعاية الاجتماعية حالياً على إعداد برنامج التهيئة للأبناء الكبار وهو برنامج يهتم بتهيئة الأبناء الذين هم على أبواب التخرج من الدار للانخراط في المجتمع والاندماج به والسعي لتعزيز مبدأ القبول الاجتماعي لهم وإدماجهم بالصورة الطبيعية في المجتمع من خلال تأهيل الأبناء نفسياً، اجتماعياً ومهنياً بالإضافة إلى رعايتهم بعد تخرجهم من خلال تقديم برامج توعوية مكثفة و المتابعة الحثيثة لمساعدتهم على مواجهة أعباء الحياة ومساندتهم من أجل التكيف مع الحياة الجديدة للعيش بأمان وسلام.

- مجمع بتلكو لرعاية الطفولة: تم إنشاء مجمع بتلكو للطفولة وبمساهمة ودعم من قبل شركة البحرين للاتصالات السلكية واللاسلكية «بتلكو» على أرض مملوكة لوزارة التنمية الاجتماعية لتضم مباني مجهزة بالكامل لخدمة مختلف الفئات العمرية لفئة مجهولي الوالدين ومن المتوقع الانتقال للمبنى الجديد بعد الانتهاء من التأثيث خلال العام القادم.

- الحضانة الأسرية: حرصاً على توفير الأمن والحماية وضمان المستقبل لهذه الفئة من المجتمع سواء المقيمين في دور الرعاية أو الذين تم احتضانهم، فقد صدر في عام ٢٠٠٠م مرسوم بقانون رقم ( ٢٢ ) لسنة ٢٠٠٠ بشأن الحضانة الأسرية لتنظيم عملية احتضان هذه الفئة وتوفير الجو الأسري الطبيعي وضمان استخراج كافة الأوراق والمستندات الرسمية لهم.

كما صدر قرار رقم (٧) لسنة ٢٠٠١م لسعادة وزير العمل والشؤون الاجتماعية بتشكيل لجنة الحضانة الأسرية التي تشارك فيها مختلف الجهات الرسمية المعنية للإشراف على إتمام الإجراءات الرسمية الخاصة بالحضانة بالتنسيق مع الوزارات والجهات المعنية، وقد ساهم وجود اللجنة في تيسير الإجراءات المتبعة في حضانة هؤلاء الأطفال، وبالتالي تشجيع الأسر على احتضانهم.

كما تم تشكيل وحدة الحضانة الأسرية في وزارة العمل والشؤون الاجتماعية للإشراف على تنفيذ إجراءات الاحتضان بالتنسيق مع لجنة الحضانة الأسرية ومتابعة تكيف الأطفال المحتضنين مع أسرهم.

- رعاية الأحداث: تعتبر رعاية الأحداث ووقايتهم من الانحراف وعلاج مشكلاتهم في سن مبكرة ورعاية المنحرف منهم هي الخط الأول في الدفاع الاجتماعي ضد الجريمة، إذ يمثل الأحداث النواة الأولى للثروة البشرية التي هي عماد التنمية في أي مجتمع، ومن ثم يجب أن تمتد الرعاية الاجتماعية حتى يكتمل تكيفهم الاجتماعي وإنماء قدراتهم الإنتاجية، وأهم صور هذه الرعاية هي إبعاد الحدث عن كافة المؤثرات التي قد تؤدي به إلى الانحراف أو تعرضه إليه، وإخضاعه للإشراف والتوجيه الاجتماعي ومن أجل المحافظة عليه وضمان تجاوبه مع المجتمع فقد أقر مجلس الوزراء الموقر في جلسته رقم ٨٦٤ المنعقدة بتاريخ ١١/١٢/٢٠٠٥ بنقل مسؤولية رعاية الأحداث من وزارة الداخلية إلى وزارة التنمية الاجتماعية حيث تعمل الوزارة حالياً مع مجلسي الشورى والنواب لتطوير وتحديث مرسوم بقانون رقم ١٧ لسنة ١٩٧٦ بشأن الأحداث بما يتواءم مع تطور المجتمع ويتم حالياً توظيف عدد من الأخصائيين لتمكين الوزارة من نقل تبعية رعاية الأحداث.

**خدمات المعاقين:** في ضوء إستراتيجية وزارة التنمية الاجتماعية في تحقيق الأمن الاجتماعي لفئة المعاقين تقدم الوزارة العديد من الخدمات التأهيلية والرعاية من خلال مجموعة من المراكز التأهيلية والوحدات التي تعنى بتقديم مجموعة مختلفة من الخدمات تتمثل على النحو التالي:-

أولاً: المراكز التأهيلية: وهذه المراكز تعنى بتقديم كافة أوجه الخدمات الرعاية والتأهيلية والاجتماعية والصحية لفئة الشباب والأطفال المعاقين حيث يستفيد منها سنوياً أكثر من ٦٤٠ طالب وطالبة.

#### أنواع الخدمات المقدمة للمعاقين:

- خدمات تأهيلية.
- خدمات العلاج الطبيعي.
- الخدمات الطبية.
- خدمات مهنية تشمل الورش المحمية والمهنية.

- توفير الأجهزة والمعينات الطبية.
- خدمات ما قبل التهيئة المهنية وتعنى بإعداد الطلبة والطالبات لإلحاقهم بالورش لإكسابهم مهارات حرفية ومهنية.

وقد بلغ عدد المعوقين المسجلين في الدور والمراكز التابعة للوزارة ما يقارب ٦٤٠ معاق لمختلف أنواع الإعاقة والجدول التالي يوضح المراكز والوحدات العاملة في مجال المعوقين.

الرقم	اسم المركز	عدد المستفيدين
١	دار بنك البحرين الوطني لتأهيل الأطفال المعاقين	٢٩٦
٢	مركز التأهيل الأكاديمي والمهني	١٧١
٣	مركز بنك البحرين والكويت للتأهيل	١٢١
٤	مركز شيخان الفارسي للتخاطب الشامل	٩٢
٥	مركز الطفل للرعاية النهارية	٣٧

ثانياً: مركز خدمات المعاقين: وهذا المركز يعنى بتوفير الوظائف التي تناسب قدرات المعاق وإمكانياته الصحية والجسدية من خلال التنسيق مع كافة مؤسسات وشركات القطاع الخاص وتوفير مساعدين مدربين يرافقون المعاق في العمل خلال الست أشهر الأولى من الحاقه بالعمل وذلك لتسهيل اندماجه في العمل.

كما يعمل المركز على توفير الإرشاد النفسي والاجتماعي والقانوني والمهني للمعاقين وأسره من خلال المركز وقد تم تشكيل لجنة تضم جميع وزارات الدولة الخدمائية ومؤسسات المجتمع المدني المعنية بالمعاقين لدراسة جميع احتياجات المعاقين والعمل على توفيرها من خلال المركز ويتلقى المركز كافة متطلبات المعاقين من تدريب السياقة وطلب الأجهزة المعينة وتوفير مكتبة إلكترونية.

حجم توظيف المعوقين خلال خمس سنوات من ٢٠٠٢ - ٢٠٠٧ حسب نوع الإعاقة

نوع الإعاقة	المجموع
سمعية	١١١
ذهنية	١١٣
بصرية	٣٦
جسدية	١٤١
متعددة	٣٦
المجموع	٤٣٧

وتعمل الوزارة حالياً على إنشاء مجمع شامل للإعاقة في منطقة عالي يعنى بتوفير مختلف أنواع الخدمات للمعاقين ضمن محيط جغرافي واحد يهدف إلى توفير أوجه الرعاية المتكاملة والتأهيل لذوي الاحتياجات بتكلفة

قدرها خمسة ملايين وأربع مائة دينار بحريني ويحتوي المجمع على مركز التشخيص والتقييم والقياس ومركز العلاج الطبيعي والنفسي ومركز مصادر التعليم والتدريب ومركز متلازمة داون والجديد بالمركز أن هذا المركز هو الأول من نوعه في المنطقة.

كما تم تشكيل لجنة عليا لرعاية المعاقين برئاسة الدكتورة فاطمة بنت محمد البلوشي وزيرة التنمية الاجتماعية وعضوية المختصين والمسؤولين في المجال من جميع الوزارات ذات العلاقة والمجتمع المدني وقد وضعت اللجنة اللائحة الداخلية والمالية التي تنظم عملها وسوف يتم تأسيس صندوق خاص باللجنة ليساهم في دعم متطلبات المعاقين .

